نظرت فى مظنتى الاحتياج فليس لناظر يستغنى عن الطب لان
التحصيل والقيام بنظام الناس من الترحم والمآلى وغيرها الا يتم
الا بصحة وهى لا تكون الا به **فصل فى نسبة الارتباط**
وما عليه الفاعل والقابل كليا وجزئيا لما استحال انفكاك غير
الواجب المطلق الذاتى بقطع قواطع الادلة علائق الاثنينية عنه
فيه وثبت افتقار ما سواه اليه ولو واسطة واحدة واستحال صدور
الكثرة بالتأثير من واحد جهة واعتبارا او وجودا وذلك لزمها
التقرر فى حقيقته فقلنا لا بد من صادر اول يكون المتأثر به
وزانا لا يخلو اما ان امر مركب او بسيط والاول محال لافتقاره
والثانى اما ان تكون ذاتا فتقبل الحيز او عرضا فتكون غنيا
عن المحل لعدم حيزه او هيولى او صورة فتفارقا والكل باطل
فبقى ان يكون عقلا بالضرورة لجهتان جهة وجوب يكون بها
عقلا اخر وامكان يكون بها الفلك وهكذا الى تمام العشرة فصدر
الفعل الفعال المحركة فى عالم الكون والفساد وبرهان الحصر
عندى من كل **وحيث ثبت** مبدا الكاينات وانضح بيانا
تلازم المعلول والعلة وتأثر كل ناقص فوقه حيث تتوفر القابلية
والفاعلية والزمان المتسع لذلك بان ان كل حكيم مربوط بسبب
توجيهه **نكتة** اذا تقرر ان العلل فى توقف التأثير
عليه فهو الاصل بالذات وغيره عرض وما اشترك منها فى حكم
الاتحاد **قاعدة** لا افلاك تباين ما نحتها فى لوازم الكيفيات
خاصة فيتفرع على ذلك اتساع الميل والاستقامة والثقل والخفة
والميبس والفساد ونحو ذلك علما واما اثر الكفاية البساطة
فرجيح عدم الاطلاق المجرد خاصة **فروع** الاول اذا
احكمت ما سبق فى صدر المقدمة علمت ان التأثر الاول به وتوسط
الارتباط ليس دائما بل جايز التخلف لان الفاعل المطلق مختار

عندنا

عندنا **الثانى** اذا تفاوت زمن المؤثرات وجب ان تتقدم
المنفعلات بالحدوث ومن هنا يختلف استعداد المعادن
وتخلق النبات ونضوج الحيوان وتدبر اجال كل انسان **الثالث**
ان الحكم على المحرم ملابسة وجوده مع ما تقدم من امتناع
اتصاف المجرد من ذلك حكم بوجود فى المحكوم عليه
به عند زيادة الكوكب وارتفاعه واقباله او غروبه لانه
فى نفسه كذلك وهل يكون فى الكوكب من الفلك من
المقتضيات من قبيل الخواص او بضرب من المختصرات
المشكلات الاخير قال بطلميوس واتباعه والرازى
من الاسلاميين بالاول وليس كذلك والما احتجنا
الى بيان الارتباط وامتة الخواص فى موضعين عند زوال
المناسبة وهو باطل بنفس الثانى وقالا للمعلم والشيخ
والرابع لا يحس التأثيرات فى عالم الكون بالافلاك
فقط كما لا يحس الفعل بالطبع وستعرف الطوارى
فهذه مباحث العامة يمتنع بها فى حل ما اشرنا اليه
وسياتى ان شاء الله تعالى مفصلا **الباب**
الاول فى كليات ما به صلاح الابدان ومواد
الاجسام ومواد حد الطب وموضوعاته وكيفية
استخلاصه من الحكمة **فصل فى كل مركب** وهو معرض من
الفساد لجواز زيادة احد اجزايه على ما ينبغى او نقصها
كذلك وحيث يجوز اسناد التغيير الى النقص والغير
وتنقسم الطوارى الى ما يتعدد ضبطه لصدوره عن غير
المختار كالهوا والى عدد كالغير لاستة الحاجة الى
وضع قانون يسدد ذلك وهو علم الحكمة العلية والطبيعية
كما عرفت قاعدة مادة كل جسم اصله الذى يكون عنه اولا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)